

من استناده وموثره استناداً
٢- لم ير مع المحكمة مصدره الا ان الاثر في الترتيب والحدود

التي

١- الترتيب والحدود التي في الترتيب والحدود

في الترتيب والحدود

١- الترتيب والحدود التي في الترتيب والحدود
٢- لم ير مع المحكمة مصدره الا ان الاثر في الترتيب والحدود
٣- الترتيب والحدود التي في الترتيب والحدود
٤- الترتيب والحدود التي في الترتيب والحدود
٥- الترتيب والحدود التي في الترتيب والحدود

٦- الترتيب والحدود التي في الترتيب والحدود
٧- الترتيب والحدود التي في الترتيب والحدود

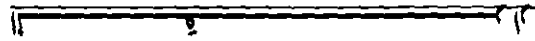
٨- الترتيب والحدود التي في الترتيب والحدود
٩- الترتيب والحدود التي في الترتيب والحدود
١٠- الترتيب والحدود التي في الترتيب والحدود

١١- الترتيب والحدود التي في الترتيب والحدود
١٢- الترتيب والحدود التي في الترتيب والحدود

١٣- الترتيب والحدود التي في الترتيب والحدود
١٤- الترتيب والحدود التي في الترتيب والحدود
١٥- الترتيب والحدود التي في الترتيب والحدود

- ١-
- ٢-
- ٣-

: المحاكم المختصة بالنظر في النزاع المذكور
 لدى المحكمة المختصة بالنظر في النزاع المذكور



المحكمة المختصة بالنظر في النزاع المذكور
 المحاكم المختصة بالنظر في النزاع المذكور
 المحاكم المختصة بالنظر في النزاع المذكور
 المحاكم المختصة بالنظر في النزاع المذكور

lawpedia.io

المحكمة المختصة بالنظر في النزاع المذكور
 المحاكم المختصة بالنظر في النزاع المذكور

المحكمة المختصة بالنظر في النزاع المذكور
 المحاكم المختصة بالنظر في النزاع المذكور

المحكمة المختصة بالنظر في النزاع المذكور
 المحاكم المختصة بالنظر في النزاع المذكور
 المحاكم المختصة بالنظر في النزاع المذكور
 المحاكم المختصة بالنظر في النزاع المذكور

القانون من المصنفين من المصنفين من المصنفين
 من المصنفين من المصنفين من المصنفين من المصنفين
 من المصنفين من المصنفين من المصنفين من المصنفين

القانون من المصنفين من المصنفين

- ١- قانون من المصنفين من المصنفين من المصنفين من المصنفين
- ٢- قانون من المصنفين من المصنفين من المصنفين من المصنفين
- ٣- قانون من المصنفين من المصنفين من المصنفين من المصنفين

القانون من المصنفين من المصنفين

- ٣-
- ٤-
- ٥-
- ٦-

القانون من المصنفين من المصنفين

- ١- قانون من المصنفين من المصنفين من المصنفين من المصنفين
- ٢- قانون من المصنفين من المصنفين من المصنفين من المصنفين
- ٣- قانون من المصنفين من المصنفين من المصنفين من المصنفين

القانون من المصنفين من المصنفين

في حالة وقوع جريمة جنسية في إطار الزواج أو في إطار علاقة جنسية
 بين الزوجين أو بين شخصين يتبعان نفس الأسرة أو بين شخصين يتبعان
 نفس المؤسسة التعليمية أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة الصحية
 أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة الرياضية أو بين شخصين يتبعان
 نفس المؤسسة الثقافية أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة الدينية
 أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة الاجتماعية أو بين شخصين يتبعان
 نفس المؤسسة المهنية أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة العلمية
 أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة الفنية أو بين شخصين يتبعان
 نفس المؤسسة الأدبية أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة الإعلامية
 أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة الإعلامية أو بين شخصين يتبعان
 نفس المؤسسة الإعلامية أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة الإعلامية

في حالة وقوع جريمة جنسية في إطار الزواج أو في إطار علاقة جنسية
 بين الزوجين أو بين شخصين يتبعان نفس الأسرة أو بين شخصين يتبعان
 نفس المؤسسة التعليمية أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة الصحية
 أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة الرياضية أو بين شخصين يتبعان
 نفس المؤسسة الثقافية أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة الدينية
 أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة الاجتماعية أو بين شخصين يتبعان
 نفس المؤسسة المهنية أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة العلمية
 أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة الفنية أو بين شخصين يتبعان
 نفس المؤسسة الأدبية أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة الإعلامية
 أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة الإعلامية أو بين شخصين يتبعان
 نفس المؤسسة الإعلامية أو بين شخصين يتبعان نفس المؤسسة الإعلامية

٥- عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية إدانة المتهم الحدث بجناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات وعملاً بذات المادتين وبدلالة المادة ١٨/ج من قانون الأحداث اعتقاله مدة سنتين.

٦- عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد ٣ و ٤ من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بالمادة ١١/ج من ذات القانون وبدلالة المادة ١٨/د من قانون الأحداث وضعه في دار تربية الأحداث مدة عشرة أيام .

٧- عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحيازة أداة راضة خلافاً للمادة ١٥٥ عقوبات وعملاً بالمادة ١٥٦ عقوبات حبسه مدة أسبوعين والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم.

٨- عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل خلافاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات إلى جنحة الإيذاء خلافاً للمادة ٣٣٤/١ عقوبات وعملاً بذات المادة حبسه مدة أربعة اشهر والرسوم.

عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بالنسبة للمتهم الحدث / وهي اعتقاله مدة خمس سنوات محسوبة له مدة التوقيف وتنفيذ العقوبة الأشد بالنسبة للمتهم وهي الحبس مدة أربعة اشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأسلحة النارية المضبوطة وحال ضبط المسدس والأداة الراضة وحيث أمضى المتهم مدة العقوبة موقوفاً اعتباره منفذاً لها والإفراج عن المتهم فوراً ما لم يكن موقوفاً أو محكوماً لداعٍ آخر.

لم يرض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٩.

...
...
...

...

...
...
...
...
...
...

...
...
...
...



...
...

...

...

...

...

...
...
...
...
...

(...)

...
...
...
...

...
...
...

...
...
...
...

...
...

...
...

(...)

لأحكامها...
من ١/٣٣٤...
التي...
في...
أن...

...

...
...
...

...

...
...
...

(المادة ١٤٥)

...
...
...
...
...

(المادة ١٤٦)

...
...
...
...

وحيث نجد انه وان كانت الخبرة كنوع من البيانات تخضع في تقدير قيمتها وانتاجيتها والاستناد إليها في الحكم لصلاحيه محكمة الموضوع إلا أن ذلك يستلزم أن تكون الخبرة متفقة مع القانون والا فإن لمحكمة التمييز نقضها في حال مخالفتها للقانون.

وحيث نجد أن محكمة الجنايات الكبرى قد استندت في حكمها بتعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل خلافاً

للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات إلى جنحة الإيذاء خلافاً للمادة ١/٣٣٤ من القانون ذاته إلى تقرير الخبرة التي قررت إجراءاتها والمنظم من قبل الأطباء

دون الاستماع لشهادة منظميه وحيث أن هذا التقرير صادر

عن جهة غير رسمية وحيث لا يجوز الاستناد على ما جاء بتقرير الخبرة دون الاستماع لشهادة منظميه للوصول إلى مدى صحة التقرير وهذا ما ذهب إليه الاجتهاد القضائي (تميز ج ٢٩٣/٩٥).

وعليه يكون ما جاء في قرار محكمة الجنايات الكبرى من هذه الناحية مشوباً بقصور في التعليل وعبب الاستدلال وحرماً بالنقض من هذا الجانب.

لهذا وبناء على ما تقدم نقرر نقض الحكم المطعون في حدود ما أسلفنا وتأييده فيما عدا ذلك وإعادة الأوراق إلى محكمة الجنايات الكبرى لإجراء المقتضى القانوني في ضوء ما بيناه).

بعد إعادة الدعوى إلى محكمة الجنايات الكبرى اتبعت النقض واستكملت الإجراءات وأصدرت حكماً برقم ٢٠٠٧/١٠٨٠ تاريخ ٢٠٠٩/١/٢٩ قضت بما يلي :

١- عملاً بأحكام المادتين ٢٣٦ و ١٧٨ من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم من جنائتي القتل خلافاً للمادة ٣٢٦ عقوبات والشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات وجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص خلافاً للمواد ٣ و ٤ و ١١/ج من قانون الأسلحة النارية والذخائر لعدم قيام الدليل القانوني بحقهما.

محكمة العدل الخيرية

بن يوان في ١٢/٢/١٠٠٨ م بالقرار رقم ١٠٠٨/١٠٠٨ م
محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

١٠٠٨/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م
محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م
محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

محكمة العدل الخيرية في ١٢/٢/١٠٠٨ م

بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٠ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية خلص فيها إلى قبول الطعن التمييزي كونه مميزاً بحكم القانون شكلاً وورده موضوعاً وتأيد الحكم المطعون فيه.

وفي الرد على أسباب الطعن التمييزيين :

ابتداءً نجد أن القرار الصادر بحق المتهم هو القرار رقم ٢٠٠٦/٤٨ تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٦ ولم يرد عليه أي طعن من المتهم المذكور أو من النيابة تجاهه وإنما كان الطعن مقدم من نائب عام الجنايات الكبرى بمواجهة المتهم والاطنائه ولسم يتعرض قرار النقض رقم ٢٠٠٧/٩٥٦ للطعن المتهم الحدث وان تكرر الحكم عليه في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القرار الصادر عنها رقم ٢٠٠٧/١٠٨٠ بعد النقض كان من قبيل تكرر ما لا يلزم لهذا فإننا نستعالج أسباب الطعن تجاه القرار رقم ٢٠٠٦/٤٨.

أ- وعن أسباب الطعن المقدم من المتهم

وعن جميع الأسباب ويعنى فيها الطاعن على محكمة الجنايات الكبرى خطأها بالنتيجة التي انتهت إليها وبأن الحكم صدر بغيايه مما حرمه من تقديم دفعه وبيئاته وبأن العقوبة شديدة وتم الحصول على صلح عشائري مع ذوي المتوفي أرفق بطعنه هذا الصك.

وفي ذلك نجد :

١- من حيث الواقعة الجرمية:

نجد أن الواقعة التي تحصلتها محكمة الجنايات قد استمدتها من بيانات قانونية ثابتة في أوراق الدعوى سمتها في قرارها المطعون فيه وأبرزت مقتطفات منها واخصها:

اعتراف المتهم الحدث أمام المدعي العام جاء فيه (....) عند وصولي وجدت والدي وشقيقي ملقن على الأرض داخل البقالة شاهدت المشتكى عليهم من الطرف الآخر يقومون بضرب والدي وشقيقي

بالعصي عند مغادرتهم قمت باخذ البارودة الموجودة بجانب فراش شقيقي وقمت بإطلاق النار خلفهم وهم هاربون من البقالة ... لا اعرف فيما إذا اصبت احد ام لا وإنسي انا من قام بإطلاق النار على المشتكى عليهم).

وكذلك أقواله أمام المدعي العام صفحة ١ مكرر ... جاء فيها (... انا الذي قمت بإطلاق النار على المشتكى عليهم من الطرف الثاني وكنت احمل كلاشكوف لون اسود يعود لشقيقي (...).

كذلك اعترافه أمام المحكمة جاء فيه (... وصلت إلى الدكانة شاهدت والدي المتهم وشقيقي ملقين على الأرض وينزف منهم الدم ويضرب بهم أشخاص من عائلة ... كان بجانب فراش شقيقي المتهم بندقيّة قمت بأخذها ... وأخذت أطلق عبارات نارية هرب الأشخاص من الدكانة...).

كما أكد المتهم أقواله هذه أمام المحكمة عند الاستماع لشهادته كشاهد للحق العام.

وقد تأكدت واقعة إطلاق النار وإصابة المغدور والمتهم من أقوال المتهمين ومن ضبط سلاح

الكلاشكوف مع المتهم ناصر الطاعن والمبرز ن/٢ وشهادة منظمه عليه النقيب وكذلك الكشف على جثة المغدور علي وتشريحها وشهادة الدكتور

عليه حيث ورد فيه بأن المغدور أصيب بعيار ناري نافذ واحد دخل من خلفية الالبة اليمنى وخرج من الخاصرة اليسرى مروراً بالمثانة البولية والأوعية الدموية الرئيسية للحوض أدى إلى حدوث نزف دموي كبير ودخل أسفل البطن والحوض ونزيف خارجي ... وعلل سبب الوفاة بالنزف الدموي الكبير الحاد الداخلي والخارجي وكذلك شهادة

الدكتور على التقرير الطبي على المدعو

تبين له أن الدكتور مصاب بطلق ناري في الفخذ الأيسر وإن حالته استقرت بالشفاء والتحسن التام وتبين عدم وجود اضرار بالأوعية الدموية أو القصبية وهناك ندبة في الالية اليسرى لم تشكل الإصابة خطورة على حياته وقدر مدة التعطيل أسبوعين.

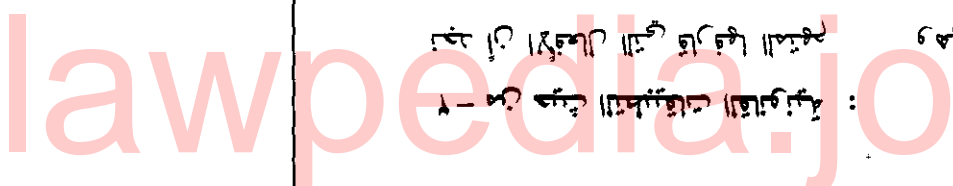
این کلام که در...
...


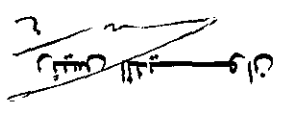
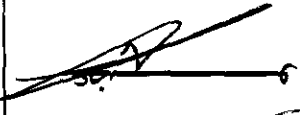
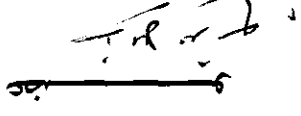

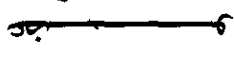
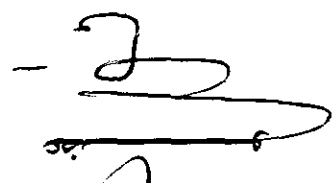

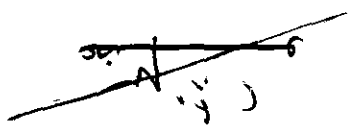
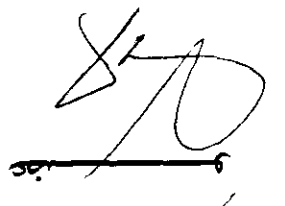
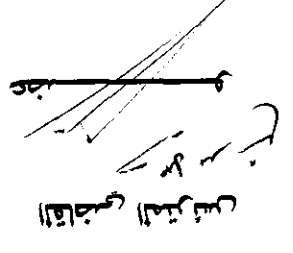
این کلام که در...
...

فصل در بیان...

این کلام که در...
...

این کلام که در...
...




 قاضي / راعي

 ربيع الدين الوائلي









 القاضي المتقاعد

٢٠١٠ / ١٠ / ١٨ الموافق ١٨٣١ سنة ١٤٣١ هـ - ٩ رجب ١٤٣١ سنة ١٤٣١ هـ

القاضي المتقاعد

lawpedia.jo

في تاريخ ١٤٣١ سنة ١٤٣١ هـ الموافق ١٨ / ١٠ / ٢٠١٠
 صدرت الأحكام الآتية في حق المدعى عليه
 ١- بالنسبة لرفع الحكم
 ٢- بالنسبة لرفع الحكم

محكمة

في تاريخ ١٤٣١ سنة ١٤٣١ هـ الموافق ١٨ / ١٠ / ٢٠١٠
 صدرت الأحكام الآتية في حق المدعى عليه
 ١- بالنسبة لرفع الحكم
 ٢- بالنسبة لرفع الحكم